وطن الياسمين

نشرة شهرية تصدرها
وزارة الإدارة المحلية والبيئة

العدد 81 أيار 2018

استثمار الطاقة النظيفة للمحافظة على البيئة

تُعدُ الطاقة الكهربائية من أساسيات الحياة وتطور المجتمعات اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، ولا يمكن الاستغناء عنها لتطور الحياة البشرية، وهذه الطاقة يتم توليدها في أغلب الأحيان بالطرق التقليدية المعتمدة على الوقود الأحفوري وكذلك عن طريق الطاقات المتجددة، وفي ظل الطلب المتنامي على الطاقة بمختلف أشكالها مما استلزم البحث عن بدائل آمنة وقادرة على استدامة المصادر الطبيعية، وكذلك تعزيز الوعي لدى جميع شرائح المجتمع حول ضرورة ترشيد استهلاك الطاقة لما له من أثر إيجابي في الحفاظ على البيئة واستدامة مواردها، ومن هنا يبرز دور وزارة الإدارة المحلية والبيئة في تحقيق التوازن بين تأمين حاجات المجتمع وتطوره وبين الحفاظ على الموارد الطبيعية.

لقد أضحى البحث في استثمار الطاقة النظيفة للمحافظة على البيئة إلى جانب دورها الفعال في التنمية (المستدامة)، من أهم التوجهات العالمية، وما التركيز على استثمار الطاقات المتجددة إلا تجسيدٌ عمليٌ لهذه التوجهات، فالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية وطاقة المياه هي طاقات نظيفة ذات آثار بيئية إيجابية واستخدامات مفيدة متعددة، يمكن أن تزود بها مناطق ريفية بعيدة بكلفة أقل مع المحافظة على البيئة ومع أن هذه الطاقات تُعدُ فرصاً متاحة لا تنضب إلا أنها لا تستغل بشكل فعال وعلى نطاق واسع.

وضمن هذا الإطار تقوم وزارة الإدارة المحلية والبيئة بتنفيذ عدد من مشاريع الطاقات المتجددة في عدد من محافظات القطر، ومنها: مشاريع إنارة الشوارع بالطاقة الشمسية، ضخ مياه الآبار بالطاقة الشمسية، إضافة إلى توليد الطاقة الكهربائية عن طريق الألواح الكهروشمسية.

وفي مجال مشاريع إنارة الشوارع بالطاقة الشمسية -وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- بلغ إجمالي عدد أجهزة الإنارة المركبة بـ ٥١٣٦ جهاز إنارة موزعة على محافظات ريف دمشق وحلب واللاذقية وطرطوس وحماه وحمص بإجمالي استطاعة مركبة ١٢٨٥ كيلو واط، مما يؤدي إلى توفير ما يقارب ١٥٤٧ طن CO_2 سنوياً. هنا نذكر على سبيل المثال لا الحصر في محافظة ريف دمشق: تم تنفيذ مشروع إنارة شوارع مدينتي التل وضاحية قدسيا، حيث تم تركيب /٢٦١/ جهاز إنارة على أعمدة الإنارة في المدينتين بعد إعادة تأهيل الأعمدة المتضررة نتيجة الأعمال الإرهابية وزراعة أعمدة إنارة جديدة في بعض الأماكن، يخدم هذا المشروع حوالي نصف مليون نسمة، ويغطي ما مسافته حوالي /١١/ كم، ويوفر ما قيمته ٢٠٠٠٠٠ كيلو واط سنوياً من الكهرباء، أي ما يعادل /٥٠/ طناً من الفيول، مما يؤدي إلى توفير انبعاث /١٥٥/ طناً من غاز ثنائي أوكسيد الكربون.

وحالياً يتم تنفيذ مشروع إنارة الشوارع بالطاقة الشمسية في مدينة الزبداني، حيث يتم تركيب /٣١٩/ جهاز إنارة على الأعمدة واستبدال هذه الأعمدة جميعاً وزرع أعمدة إنارة جديدة في أغلب شوارع المدينة، وسيغطي ما مسافته /١٢/ كم، ويوفر

ما قيمته ٢٣٥٠٠٠ كيلو واط سنوياً من الكهرباء، أي ما يعادل /٦٠/ طناً من الفيول، مما يؤدي إلى توفير انبعاث /١٨٠/ طناً من غاز ثنائي أوكسيد الكربون، وسيخدّم المشروع سكان المدينة كافة بالإضافة لتنفيذ مشروع إنارة شوارع بالطاقة الشمسية في مدينة معلولا وفي منطقة الذيابية في ريف دمشق، على أن يتم تنفيذ مشاريع مشابهة في باقي المحافظات.

وفي مجال مشاريع ضخ مياه الآبار بالطاقة الشمسية فقد نفذت الوزارة ضمن هذا الإطار عدداً من المشاريع في محافظة ريف دمشق، حيث تبلغ الاستطاعة المركبة الإجمالية من هذه المشاريع ١١٧ كيلو واط، مما يؤدي إلى توفير ما يقارب ١٤٢ طن CO_2 سنوياً، ونذكر منها ضخ مياه بئر معلولا، ويخدِّم هذا المشروع حوالي ٦٠٠-٧٠٠ دونم زراعي مملوكة لحوالي ٦٠٠ فلاح، وتضم حوالي ١٥٠٠٠ شجرة مثمرة من أصناف اللوزيات، بما فيها أشجار الفستق الحلبي وبعض الأنواع الأخرى كالرمان والمشمش والتوت الشامي المهدد بالانقراض، وتم تركيب مضخة كهربائية باستطاعة ١١ كيلو واط مع التمديدات والتجهيزات الكهربائية ولوحة تحكم كهربائية، وتتألف المنظومة الشمسية من ٩٠ لاقط باستطاعة ٢٠٠ واط لكل لاقط وخزان مياه أوكسفام بسعة ١٠٠ متر مكعب, تم تشغيل أكثر من ١٠٠ عامل من منطقة معلولا ضمن المشروع كعمالة محلية، وينتج هذا النظام سنوياً ما يقارب ٢٧٩٠٠ كيلو واط ساعي من الكهرباء، وهو ما يعادل توفير ٦,٩٧٥ طناً من الفيول، أي ما يوفر انبعاث ما يقارب ٢١,٦٨٨ طناً من انبعاث غاز ثنائي أوكسيد

الكربون. وفي السياق ذاته تم تنفيذ مشروع لضخ مياه بئر قرية الحميرة الزراعي التابعة لمدينة النبك في محافظة ريف دمشق بالطاقة الشمسية، والذي يروي حوالي ٤٠٠٠ دونم زراعي والمملوكة من ١٥٩ فلاحاً، ويستخدم لري أشجار مثمرة مثل المشمش حوالي ٩٤٠٠ شجرة، وخضراوات مثل الثوم والبطاطا، وتم تركيب مضخة كهربائية باستطاعة ١٨ كيلو واط مع التمديدات والتجهيزات الكهربائية ولوحة تحكم كهربائية، وتتألف المنظومة الشمسية من ٧٥ لاقطاً باستطاعة ٣١٠ واط لكل لاقط، وينتج هذا النظام ما يقارب ٣٦٠٠٠ كيلو واط ساعي من الكهرباء سنوياً، وهو ما يعادل توفير ٩ أطنان من الفيول، أي ما يوفر انبعاث ما يقارب ٢٨ طناً من انبعاث غاز ثنائي أوكسيد الكربون.

ويتم حالياً العمل على تنفيذ مشاريع ضخ مياه الآبار بالطاقة الشمسية في محافظة ريف دمشق في مناطق حلا ورأس العين وعين التينة وصحنايا والجبة وجديدة عرطوز على السياق السابق نفسه، بالإضافة إلى مشاريع مماثلة في باقي المحافظات، ويأتي اهتمام الوزارة بتنفيذ مثل هذه المشاريع نظراً لأهميتها من الناحية البيئية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تساهم في تأمين المياه اللازمة لري الأراضي الزراعية، الأمر الذي سيؤدي إلى استقرار المزارعين في أراضيهم وتخفيف التكاليف اللازمة للري من (مازوت وكهرباء)، والجدوى الاقتصادية لمثل هذه المشاريع عالية من جهة استرداد رأس المال اللازم لتنفيذها.

وضمن إطار توليد الطاقة الكهربائية عن طريق الألواح الكهروشمسية، وبهدف تغطية جزء هام من الطلب على الطاقة في مبنيي الوزارة (كفرسوسة والبحصة)، تم تنفيذ مشروع توليد الطاقة الكهربائية بالطاقة الشمسية على سطح مبنى الوزارة في البحصة باستطاعة ٤٤ كيلو واط ساعي، حيث يتم ضخ الكهرباء المولّدة من النظام إلى شبكة الوزارة مباشرة لتقليل فواتير الكهرباء. سيتم قريباً تركيب ألواح شمسية باستطاعة خمسة كيلو واط إضافية. وفي السياق نفسه قامت الوزارة بتنفيذ مشروع نظام توليد كهروشمسي على سطح مركز إيواء مدرسة أم عطية الأنصارية في منطقة الزاهرة في دمشق، بغرض الإنارة خلال ساعات انقطاع التيار الكهربائي على أن يطبق هذا المشروع نَفْسُه على عدد من مراكز الشؤون الاجتماعية في عدة محافظات، مثل طرطوس والقنيطرة ودمشق وريفها.

معلومات أساسية عن التنوع الحيوي

تعتمد السلع والخدمات الأساسية التي ينعم بها كوكبنا على تنوّع وتباين الجينات والأنواع والتجمعات الحية والنظم الايكولوجية فالموارد الحيوية هي التي تمدنا بالمأكل والملبس، وبالمسكن والدواء والغذاء الروحي ومعظم التنوع الحيوي في كوكب الأرض موجود في النظم الايكولوجية الطبيعية للأحراج ومناطق السافانا والمراعي بأنواعها والصحارى والأنهار والبحيرات والبحار. كما أن حقول الزارعة وحدائقها لها أهمية كبيرة بوصفها مستودعات، في حين أن مصارف الجينات وحدائق النباتات وحدائق الحيوان وغيرها من مستودعات الجبلات الوراثية تسهم في ذلك مساهمة قليلة ولكنها هامة والتناقص الحالي في التنوع الحيوي ناجم في معظمه عن النشاط الإنساني والذي يمثّل تهديداً خطيراً للتنمية البشرية وعلى الرغم من تعاظم الجهود المبذولة على مدى العشرين عاماً الماضية، استمر التنوع الحيوي في العالم في التبدد بفعل أسباب أهمها تدمير الموئل، والإفراط في الحصاد، والتلوث، والإقحام غير الملائم لنباتات وحيوانات أجنبية وتشكل الموارد الحيوية أحد الأصول الرأسمالية التي تحمل إمكانيات هائلة قادرة على إدرار فوائد (مستدامة). ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة لحفظ وصيانة الجينات والأنواع والنظم الايكولوجية، بغية إدارة الموارد الحيوية واستخدامها على نحو (مستدام). ويلزم القيام على الصعيدين الوطني والدولي بتعزيز القدرات على تقييم التنوع الحيوي ودراسته وملاحظته منهجياً وتقديره ويلزم اتخاذ إجراءات فعالة على الصعيد الوطني والتعاون على الصعيد الدولي لحماية النظم الايكولوجية في أماكنها الطبيعية، وحفظ الموارد الحيوية والجينية خارج أماكنها الطبيعية، وتحسين وظائف النظم الايكولوجية وتمثل المشاركة والدعم من جانب المجتمعات المحلية عنصرين ضروريين للنجاح في هذا النهج ينبغي للحكومات أن تقوم بأداء مناسب، وبالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية وغير الحكومية، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية واضعة في الاعتبار السكان الأصليين ومجتمعاتهم، فضلاً عن العوامل الاجتماعية الاقتصادية، بما يلي: الحث على الإنفاذ المبكر لاتفاقية التنوع الحيوي مع المشاركة فيها على أوسع نطاق ممكن؛ وضع استراتيجيات وطنية لحفظ التنوع الحيوي والاستخدام (المستدام) للموارد الحيوية؛ إدماج الاستراتيجيات المتعلقة بحفظ التنوع الحيوي والاستخدام (المستدام) للموارد الحيوية في الاستراتيجيات و/ أو الخطط الإنمائية الوطنية؛ اتخاذ التدابير الملائمة التي تكفل التقاسم المنصف والعادل للفوائد المستمدة من أنشطة البحث وتطوير استخدام الموارد الحيوية والجينية، بما في ذلك التكنولوجيا الحيوية، وذلك بين مصادر تلك الموارد ومن يستخدمونها؛ إجراء دراسات قطرية، حسب الاقتضاء، بشأن حفظ التنوع الحيوي والاستخدام (المستدام) للموارد الحيوية، بما في ذلك إجراء تحليلات للتكاليف والفوائد ذات الصلة مع الإشارة بصفة خاصة للجوانب الاجتماعية – الاقتصادية؛ إصدار تقارير عالمية يجري استكمالها بصفة دورية بشأن التنوع الحيوي استناداً إلى التقييمات الوطنية؛ الاعتراف بالطرق والمعارف التقليدية للسكان الأصليين ومجتمعاتهم وتعزيز تلك الطرق والمعارف، مع التأكيد على الدور الخاص للمرأة، فيما يتصل بحفظ التنوع الحيوي والاستخدام (المستدام) للموارد الحيوية، وكفالة توفير الفرص لمشاركة تلك الفئات في الفوائد الاقتصادية والتجارية المستمدة من استخدام تلك الطرق والمعارف التقليدية؛ إعمال آليات لتحسين التكنولوجيا الحيوية وإنتاجها وتطويرها واستخدامها على نحو (مستدام)، ونقلها بصورة مأمونة، وبخاصة إلى البلدان النامية، مع مراعاة المساهمة الممكنة للتكنولوجيا الحيوية في حفظ التنوع الحيوي والاستخدام (المستدام) للموارد الحيوية؛ تشجيع التعاون الدولي والإقليمي على نطاق أوسع في تعزيز التفهم العلمي والاقتصادي لأهمية التنوع الحيوي ووظائفه في النظم الايكولوجية؛ وضع تدابير وترتيبات لإعمال حقوق بلدان منشأ الموارد الجينية أو البلدان التي توفر الموارد الجينية، على النحو المحدد في اتفاقية التنوع الحيوي ولا سيما البلدان النامية، كيما تستفيد من تطور التكنولوجيا الحيوية والاستغلال التجاري للمنتجات المشتقة من هذه الموارد.

طائر الحباري

طائر شتوي مهاجر يوجد بكثرة في شمال سورية، وفي العديد من مناطق البادية السورية، أطلق عليه أهل الفرات "دجاجة البر" فهو يعيش في الأماكن التي توجد فيها الشجيرات البرية كالقيصوم والشيح ويعيش بشكل منفرد أو في زمر صغيرة يتفرق أزواجاً في موسم التفريخ، ونظراً لثقل جسمه وقصر جناحه فهو لا يطير بسرعة بل يحتاج إلى أن يدرج على الأرض ثم يطير، وتصل سرعته إلى ٨٠ كم في الساعة إذا أحس بالخطر، ويختبئ بين الشجيرات حيث يساعده تقارب لون ريشه مع الطبيعة الصحراوية المحيطة به، ما يصعب على الصيادين ملاحظته، فلونه بين البيج والحنطي، يوجد على جانبي الرقبة خصل طويلة من الريش الأبيض والأسود، تكثر البقع السوداء في مقدمة الظهر، الأنثى كالذكر إلا أن الخصل أقصر قليلاً، حظي طائر الحباري نظراً لجماله على مكانة خاصة في الموروث الشعبي وورد في الكثير من الأغاني والأشعار الشعبية، يعد هذا الطائر من الأنواع المهددة بالانقراض نظراً لكبر حجمه وطيب لحمه مما يعرضه للصيد الجائر.

الهواتف الذكية أكثر خطراً على البيئة من النفط

حذّر باحثون من خطورة تأثير الهواتف الذكية على المناخ بأنها أكبر بكثير من المصادر الرئيسة لانبعاثات الكربون المتمثلة في النفط والتعدين وعوادم وسائل النقل .ووجد الباحثون في جامعة ماكماستر في هاميلتون في كندا، أن أجهزة تكنولوجيا المعلومات مثل الكمبيوترات واللابتوب والهواتف الذكية وغيرها خلّفت وراءَها زيادة مرتفعة في البصمة الكربونية، إذ قفزت من ١ في المئة عام ٢٠٠٧ إلى ٣,٥ في المئة بحلول ٢٠٢٠. ومن المتوقع أن تصل إلى ١٤ في المئة بحلول ٢٠٤٠، وهذه النسبة أكثر من نصف ما تُخلّفه عوادم قطاع النقل العام في جميع أنحاء العالم، بحسب تقرير نشره موقع مجلة الإنتاج النظيف «ذا كونفرزيشن»، وبيّن الباحثون أن الانبعاثات الكربونية الناتجة من صناعة الهواتف الذكية من المتوقع أن ترتفع من ٤ في المئة عام ٢٠١٠ إلى ١١ في المئة بحلول ٢٠٢٠، وهذا يعني بالأرقام، قفز معدل الانبعاثات من ١٧ إلى ١٢٥ ميغاطن من ثنائي أوكسيد الكربون، أي ارتفاع بنسبة ٧٣٠ في المئة، ويقترح الباحثون تدشين مراكز بيانات تعمل بالطاقة المتجددة

وزير الإدارة المحلية والبيئة يبحث مع المعنيين في محافظة حلب واقع العمل الخدمي

بحث المهندس حسين مخلوف وزير الإدارة المحلية والبيئة ومحافظ حلب حسين دياب مع المعنيين في محافظة حلب والمديريات التابعة للوزارة واقع العمل الخدمي وسبل النهوض به بما يلبي احتياجات المواطنين ويسهم في تحقيق التنمية (المستدامة)، ونوه المهندس مخلوف إلى حرص الوزارة على توفير الدعم اللازم لمجلسي المحافظة والمدينة والمديريات الخدمية للاستمرار في تنفيذ المشاريع الهادفة للنهوض بالواقع الخدمي والتنموي والاقتصادي، وذلك في إطار الاهتمام الحكومي بحلب ودعا السيد الوزير المعنيين لبذل المزيد من الجهود والعمل بروح الفريق الواحد والتركيز على كل ما يخدم المواطن ويلبي احتياجاته، منوهاً بما تحقق في حلب خلال الفترة الماضية على مختلف الصعد الخدمية والاقتصادية والتنموية، مؤكداً ضرورة الإسراع بصيانة وتأهيل مبنى مديرية المصالح العقارية في حي السبع بحرات ورحبة النقل الداخلي ومرآب الخدمات الفنية والحفاظ على جاهزية سيارات الإطفاء.

من جهة أخرى نوه محافظ حلب إلى أن كل الجهود تبذل لاستكمال تنفيذ المشاريع الخدمية المباشَر بها، وتنفيذ المزيد من المشاريع على مختلف الصعد، وبما يسهم في إعادة الألق لحلب بكل مكوناتها.

وقدم الحضور عدة مداخلات تناولت جوانب العمل واحتياجات المرحلة القادمة ومقترحات تحسين الأداء.

القانون رقم (١٠) فرصة لمعالجة مشكلات السكن العشوائي والمخالفات

أكد وزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف أن القانون رقم ١٠ لعام ٢٠١٨ الذي أصدره السيد الرئيس والقاضي بجواز إحداث منطقة تنظيمية أو أكثر ضمن المخطط التنظيمي العام للوحدات الإدارية، هو مكرمة تتزامن مع الإجراءات التي تقوم بها الدولة لإعادة تأهيل المناطق المدمرة بفعل الإرهاب، موضحاً أن القانون فرصة لمعالجة مشكلات السكن العشوائي والمخالفات وتطويرها من خلال إحداث دراسات ونظم عمرانية، ويشترط وجود دراسة تحقق الجدوى الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة الحفاظ على حقوق الجميع بما فيها حقوق الشاغلين، أما الشاغلون غير المستحقين للسكن البديل فيتم منحهم ما يعادل تعويض بدل إيجار لمدة سنتين، في حين يتم منح مستحقي السكن البديل ما يعادل تعويض بدل إيجار سنوي إلى حين تسليمهم السكن البديل، ولفت إلى أن القانون يحافظ على حقوق كامل المالكين والشاغلين وفق برامج زمنية، وذلك بعد تشكيل لجان حصر وتوصيف العقارات وما عليها، ولجان لتقييم العقارات وترقيمها وتحويلها إلى أسهم وحصص سهمية لكل المالكين، موضحاً أنه يتم تقسيم المنطقة التنظيمية إلى مقاسم بعد تقدير قيمتها وإعداد دراسات فنية تأخذ بعين الاعتبار وجود الخدمات فيها، إضافة إلى مراعاة إحداث النظم العمرانية، حيث يتم إحداث صندوق خاص لتمويل نفقات كل منطقة تنظيمية وإشادة أبنية السكن الاجتماعي والبديل، مشيراً إلى أنه يتم توزيع الحصص السهمية على أصحاب العقارات وتهيئة الأرض للبناء وفق ما يحدده أصحاب الحقوق بأسهم توازي المقاسم، كما تطرق إلى أن القانون يعطي إمكانية توزيع المقاسم ونقل ملكيتها وتسجيلها بالسجل العقاري ضمن ثلاثة خيارات: التخصص بالمقاسم، المساهمة في تأسيس شركة مساهمة وفق قانون الشركات النافذ أو قانون التطوير والاستثمار العقاري لبناء وبيع واستثمار المقاسم، البيع بالمزاد العلني، ونوه وزير الإدارة المحلية والبيئة إلى أن الوحدة الإدارية تقوم بتأمين السكن ودفع الإيجارات بما يعادل ٥ ٪ من قيمة العقار المشغول، ويتم خلال أربع سنوات إنجاز السكن البديل للحفاظ على الحقوق الاجتماعية للمستحقين.

أخبار الوزارة

وزير الإدارة المحلية والبيئة ومحافظ اللاذقية.. يتفقدان ضاحية بشلاّما ومشاريع مبقرة فديو

ضمن إطار جولة تتبع نسب تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية التي أطلقتها الحكومة في اللاذقية، تفقد وزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف ومحافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم، ضاحية بشلاّما السكنية (التابعة لمنطقة القرداحة) والتي تتضمن ٢٢ برجاً سكنياً، وكل برج من ١١ طابقاً سكنياً، بمجموع ٩٦٠ شقة سكنية، وتنحصر الأعمال الآن كمرحلة أولى في إطار تهيئة الموقع العام بتكلفة ١٠٨ ملايين ليرة سورية، وضمن برنامج زمني لا يتجاوز الـ ٢٠٠ يوم عمل، والتنفيذ للإنشاءات العسكرية – متاع ٦.

كما اطلعا على مجموع مشاريع مبقرة فديو ومشروع معمل الأعلاف الذي وضع في طور الإنتاج التجريبي ومن شأنه تغطية حاجة محافظتي اللاذقية وطرطوس من مادة العلف، بالإضافة لتفقد مجمل أعمال معمل الألبان والأجبان، إضافة إلى منشأة الهاضم الحيوي الذي من شأنه تأمين مادة الغاز الطبيعي والسماد العضوي .

وأكد السيد الوزير في ختام جولته على وجوب الانتهاء من هذه المشاريع والانتقال إلى وضع خارطة مشاريع مستقبلية تنموية وخدمية جديدة تسهم في تغطية احتياجات المحافظة وتحقق تنمية (مستدامة).

وزارة الإدارة المحلية والبيئة تقيم ورشة عمل تدريبية حول المرصد البيئي الوطني وآلية عمله

في إطار عمل وزارة الإدارة المحلية والبيئة للاستفادة من تقانة المعلومات الحديثة ونظم المعلومات المكانية في تطوير العمل البيئي بما يخدم توجيه البحث العلمي البيئي باتجاه ابتكار الحلول الواقعية وتطوير مجتمع المعرفة البيئية، أقامت مديرية البحوث البيئية في الوزارة بالتعاون مع الهيئة العامة للاستشعار عن بعد ورشة عمل تدريبية حول المرصد البيئي الوطني(بنك المعلومات البيئي) وآلية عمله، وبهدف نشر ثقافة استخدام الأنظمة المعلوماتية مفتوحة المصدر في بناء المعلومات البيئية، مما يساعد جميع شرائح الوسط العلمي على المساهمة بعملية تطويرها، بالإضافة لتدريب شرائح واسعة من المختصين في المجال المعلوماتي في وزارة الإدارة المحلية والبيئة وفي المراكز البحثية والمؤسسات الشريكة على كيفية تصميم وبناء استثمار قاعدة بيانات المرصد البيئي الوطني وجعله نقطة التقاء في مجتمع المعرفة البيئية، والعمل على تعزيز ثقافة تبادل البيانات ومشاركتها وتطويرها بعيداً عن الاحتكار والتفرد بصنع القرارات البيئية، إضافة لتعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية الخدمية والمؤسسات والمراكز البحثية والمنظمات غير الحكومية التي تُعنى بالتطوير التعليمي والثقافي، مثل منظمة اليونسكو، مع السعي لتعزيز ثقافة التعليم المستمر وأهميته بتطوير أداء المؤسسات الخدمية. المهندس وضاح قطماوي معاون وزير الإدارة المحلية والبيئة أكد أهمية المرصد البيئي الذي يشكل نموذجاً للتعاون بين وزارة الإدارة المحلية والبيئة والهيئة العامة للاستشعار عن بعد، ويوفر منظومة معلومات بيئية متكاملة تتيح إنتاج معلومات وخرائط بيئية رقمية ونظام معلومات بيئياً جغرافياً باستخدام أحدث المنهجيات والأدوات والطرائق، واستفادةً من تحليل البيانات بما يخدم استقراء الواقع البيئي في سورية ووضع الحلول المناسبة للمشكلات البيئية، ودعم اتخاذ القرار بما يخص الشأن البيئي، مشيراً إلى تصميم بنية الربط الشبكي بين الوزارة ومديريات البيئة في المحافظات، بالإضافة لتصميم قواعد بيانات خاصة بعمل بعض المديريات التخصصية في الوزارة، مبيناً أن المرصد يعتمد على العناصر البشرية المدربة كما تم تشكيل فرق عمل مشتركة بين الوزارة والهيئة مهمتها إعداد البيانات وإدخالها وتحليلها من خلال نظام GIS واستخراج المعطيات البيئية من الصور الفضائية وإنتاج الخرائط البيئية

مدير البحوث البيئية في وزارة الإدارة المحلية والبيئة الدكتور أحمد نعمان تحدث مبيناً أهمية مخرجات هذه الورشة، والتي تمثلت باعتماد منهجية عمل تطبيقية تشكل أساساً للدارسين والمختصين تتضمن خطوات مدروسة لتحليل وتصميم واستثمار بنوك المعلومات البيئية، بالإضافة لإعداد منهج عمل دراسي تطبيقي يشكل رافداً للعملية التعليمية للكليات العلمية والمراكز البحثية ولفت الدكتور نعمان إلى أنه تم خلال الورشة تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات حول كيفية خلق حالة تشاركية بين المؤسسات الخدمية والبحثية والتعليمية والمنظمات غير الحكومية وتعزيز دورها بربط التعليم والبحث العلمي بالمجتمع .

شارك في الورشة ممثلون عن وزارتي الموارد المائية والزراعة والهيئة العامة للاستشعار عن بعد ومديريات البيئة في المحافظات

وزارة الإدارة المحلية والبيئة
www.mola.gov.sy
فاكس: 00963112318928
هاتف : 00963112318928